
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

حمدى عبد الرحمن ؛ دراسات فى النظم السياسية الإفريقية
(كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،٢٠٠٢)

طارق على محمد البحيرى*

إن معظم المؤلفات التى تناولت الظاهرة السياسية فى إفريقيا بشكل عام، ولا سيما منذ الاستقلال قد وقعت أسيرة الأطروحات المنهجية والنظرية، وقد افتقدت هذه الدراسات الرؤية التحليلية الشاملة ، وغلب عليها فى كثير من الأحيان التحيز الثقافى والأيديولوجى، وعدم الاعتداد بخصوصية الواقع الإفريقى، وعليه فإن هذا الكتاب ينظر من حيث النطاق الزمنى إلى التاريخ الإفريقى باعتباره وحدة متكاملة الحلقات. بيد أن النطاق الموضوعى ينحصر بشكل أساسى على مرحلة ما بعد الاستقلال أى منذ نهاية أعوام الخمسينيات وبداية الستينيات.

لقد كانت النظرة السائدة عن إفريقيا حتى وقت قريب أنها " القارة المظلمة التى لم يضئ جنباتها سوى مقدم الأوروبيين إليها.بيد أن هذه الظلمة التى وصفت بها إفريقيا كانت فى حقيقة الأمر ظلمة الجهل العالمى بحقيقة الحضارات المتعددة، والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التى شهدتها معظم أرجاء القارة الفسيحة قبل مقدم المستعمر الأوروبى. وتفرض عملية متابعة تطور النظم السياسية الإفريقية دراسة تلك النظم والحضارات القديمة التى عرفتها القارة قبل الاحتكاك الأوروبى بها، فقد تبين أن أفريقيا شهدت المئات من الوحدات والنظم السياسية المستقرة، التى انهار بعضها نتيجة الغزو الاستعمارى، واستمر البعض الآخر بعد تكيفه مع الأوضاع الجديدة، بيد أنه فى جميع الحالات تعد هذه النظم التقليدية جزءاً أصيلاً من الذات الحضارية الإفريقية، والتى تسهم بشكل بارز فى تفسير حقيقة الأوضاع الإفريقية الراهنة.

ومن ثم فإن هذا المؤلف ينقسم إلى ثمانية فصول على النحو التالى :

يتناول الفصلان الأول والثانى: إرهاصات تأسيس النظم السياسية الإفريقية الحديثة من خلال معرفة السياق التاريخى لنشأتها فى مرحلة ما قبل الاحتكاك الأوروبى بإفريقيا، وهى المرحلة التى شهدت وجود النظم السياسية.وبعد تخاطف إفريقيا من جانب القوى الاستعمارية الأوروبية انهارت تلك النظم التقليدية أو على الأقل تخلخلت وتم تأسيس نظم إدارية استعمارية بديلة، وهو الأمر الذى جعل تلك المرحلة بمثابة انقطاع تاريخى فى سلسلة حلقات التطور الإفريقى.

---

*باحث علوم سياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

ولقد تم تصنيف النظم السياسية الإفريقية التقليدية استنادا إلى عدة معايير من أبرزها :

-مدى سيطرة المركز السياسى أو بعبارة أخرى مركزية السلطة السياسية.

-العلاقة بين رابطة الدم، والسلطة السياسية.

-مدى تنظيم القوة والسلطة داخل المجتمع.

وقد خلصت الدراسات إلى القول بأن النظم السياسية التقليدية تندرج تحت ثلاثة أنماط رئيسية هى:

- النمط الأول : هو نمط جماعات الصيد، حيث إن العضوية فى الجماعة تقوم بصورة مطلقـــة علـــى علاقة الدم، وتتميز الجماعة بوجود اتساق سياسى واضح داخلها، ومن هذا النمط نمط قبائل الكونج .

- النمط الثانى: هو نمط المجتمعات المنقسمة "اللادولة" لهذه النظم السياسية، حيث تفتقر هذه النظـــم إلى السلطة السياسية المركزية والجهاز الإدارى، والمنظمات القضائية أو باختصار تفتقر إلى الحكومـــة، والتى لا توجد فيها فروق واضحة فى المركز والمكانة والثروة وتضم هذه النظم اللوجولى والتالنســـى والنوير .

- النمط الثالث : هو نمط الدولة البدائية، وهو يختلف اختلافا كبيرا عن النمطين السابقين حيث يتمتع بمركزية واضحة للسلطة السياسية، بوجود مؤسسات سياسية متبلورة، ويلاحـــظ أن الاختلافـــات فـــى توزيع الثروة والمكانة تتفق مع توزيع السلطة النفوذ، ومن أمثلة هذا النمط الزولو والنجواتو والبمبـا والأشانتى .

ومن الملاحظ أن هذا التصنيف قد ركز بصورة أساسية على مدى مركزية توزيع السلطة السياســـية، وهى قضية محورية فى الفكر السياسى الإفريقى التقليدى .وأظهرت المرحلة التى أعقبت الحـــرب العالميـــة الثانية مدى أهمية المستعمرات الإفريقية كمصدر أساسى فى الحصول على المواد الخام، ومن ثم، فإن هـــذه المرحلة اتسمت بنهب الثروات الإفريقية على نطاق واسع، واستغلال إفريقيا اقتصاديا لصـــالح الأوروبييـــن . وعلى سبيل المثال فإن صادرات النحاس من روديسيا الشمالية، والكونجو البلجيكى ارتفعت بشكل ملحـــوظ، كما أن المحاصيل النقدية التى تنتجها المستعمرات مثل الكاكاو فى ساحل الذهب(غانا)، والسيزال فى تنجانقيـــا شهدت رواجاً كبيراً، وبالقطع كان المستفيد الرئيسى من وراء ذلك كله هو الاستعمار.

وبصفة عامة إن القوى الاستعمارية الأوروبية جميعـــها تدافعـــت علـــى أفريقيـــا بـــهدف تأســـيس إمبراطوريات استعمارية، وهى العملية التى أطلق عليها فى نهاية القرن التاســـع عشـــر اســـم " التكـــالب الاستعمارى على إفريقيا"، ومع اختلاف النظم والسياسات الاستعمارية، فإن ثمة مجموعة من الملامح العامـــة مثلت قاسما مشتركا للحركة الاستعمارية فى إفريقيا لعل من أبرزها :

أولا: إن جميع الدول الاستعمارية رفعت شعار الأبوية السياسية، أى أنها جاءت إلى إفريقيا من أجـــل مهمة عالمية حضارية، وهى نشر المدنية بين الأفارقة، ويبدو أن البعثات التبشيرية أسهمت بشكل بارز فـــى تعضيد هذا الاعتقاد.

ثانيا: إن الحركة الاستعمارية فى إفريقيا واجهت- بعد انكشاف أهدافها الحقيقة-مقاومة عنيفـــة مـــن الأفارقة، ففى غرب إفريقيا لم يتمكن الاحتلال الفرنسى من التوسع عبر غامبيا، وكازامانس إلا بعـــد القضـــاء على مقاومة مامادو لامين.

ثالثا: لقد أفضت عملية التدافع الأوروبى على احتلال إفريقيا إلى خلق ظاهرة الدولة الحديثـــة ، إذ سعت الدولة الأوروبية إلى وضع أسس السلطة الاستعمارية، فأنشأت الهياكل الإدارية والبنـــى الأساســـية اللازمة لتحقيق هذا الغرض، وبالتالى فإن الدولة الإفريقية المعاصرة فـــى معظـــم الحـــالات هـــى نتـــاج استعمارى أى أن أساسها مصطنع، ولا تعبر عن واقع اجتماعى ، واقتصادى وسياسى وفقا لمفهوم الدولـــة القومية.

رابعا : ارتبط بمحاولات الدولة الأوروبية الاستعمارية خلق الهياكل الإدارية والبنى الأساسية السابقة الإشارة إليها ظهور دولة مصطنعة وبحدود مصطنعة .

خامسا: أدى الغزو الاستعمارى لإفريقيا إلى تنامى الروح الوطنية الإفريقية، فمنذ المراحل الأولى لغزو القارة عبرت روح المقاومة الوطنية الإفريقية عن نفسها دائما، ودون انقطاع تحت أشكال مختلفـــة جانبـــها التوفيق أحيانا.

وقد ناقش الفصل الثالث أهم الإشكاليات الكبرى التى واجهت تأسيس النظم السياسية بعـــد الاســـتقلال مثل قضايا التكامل القومى، والتعددية السياسية، والعلاقات المدنية العسكرية، والإنجـــاز الاقتصـــادى، وبنـــاء الشرعية السياسية.

ومن الجدير بالذكر أن الخبرة الاستعمارية فى إفريقيا قاطبة تميزت بالاستبداد والتسلط، ومن ثم أكـــد الزعماء السياسيون فى إفريقيا على مدى الحاجة إلى الاستقلال والديمقراطية حتى تتمكن الشعوب الإفريقيـــة من تحديد معالم نهضتها بإرادتها المستقلة.وعندما أُجريت التجارب الديمقراطية بشكل تنافســـى فـــى بدايـــة المرحلة الأولى من عملية تصفية الاستعمار، فإن ذلك يرجع ولو جزئياً إلى رغبة السلطات الاستعمارية فـــى نقل نظمها السياسية إلى المستعمرات. وعلى سبيل المثال، فإن معظم المناطق التى كانت خاضعة للاســـتعمار البريطانى تبنت بعد الاستقلال مباشرة نظام وستمنستر، بما يعنيه من وجود نظم تعددية حزبية ومحورية الدور الذى يقوم به رئيس الوزراء باعتباره رئيسا للحكومة.

ومن الجلى أن النظم السياسية الإفريقية الحديثة واجهت مجموعة من الإشكاليات الكبرى التى أثـــرت على تأسيسها واستقرارها، فهى منذ رحيل الاستعمار الأوروبى تعيش فترة من الانتقـــال والتحـــول التـــى لا تنقطع. وبداية كان هناك تحول وانتقال من الحكم الاستعمارى ثم تحول من التقليدية إلى الحداثة إلـــى جـــانب التحول من النظم العسكرية إلى الحكم المدنى الديمقراطى. وها نحن نعيش فترة انتقالية أخـــرى منـــذ بدايـــة التسعينيات نحو مرحلة الاستقلال الثانى(أو التحول الديمقراطى)، وليس بخاف أن هذه العمليـــات الانتقاليـــة تؤثر بشكل مباشر على النظم السياسية الإفريقية من حيث أسسها وأركانها وقدرتها على تحقيـــق الوظـــائف المنوط بها.

بيد أنه مع تطور حقل السياسة المقارنة سواء فى المرحلة السلوكية أو ما بعد السلوكية، طُرحـــت معايير أخرى للتصنيف لفهم أنماط السياسة السائدة فى الدول غير الأوروبية ، ومن بينها الدول الإفريقيـــة، وذلك على النحو التالى :

١- طبيعة العلاقات المدنية العسكرية حيث تم التمييز بين النظم المدنية والنظم العسكرية وذلك اســـتنادا إلى تحديد العناصر الآتية :أصل وتكوين النخبة الحاكمة، وطريقة تولى السلطة السياسية،وعملية صنع القرار السياسى، ومصدر التأييد السياسى.

٢- طبيعة النظام الحزبى، حيث يمكن التمييز بين : نظم الحزب الواحد ،و نظم التعدد الحزبـــى،والنظـــم اللاحزبية.

٣- طبيعة القيادة السياسية، ومحورية الدور الذى تقوم به فى النظام السياسى حيث يمكن التمييز بيـــن : نظم الحكم الشخصى، ونظم تعددية مؤسسية.

على أنه تجدر الإشارة إلى القول بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية، والخبرة التاريخية، وطبيعة الأوضاع السياسية المتبعة فى كل دولة إفريقية على حدة بغض النظر عن معيار التصنيف المستخدم.

أما الفصول من الأربع وحتى الثامن فإنها تتناول بالدراسة والتحليـــل بعـــض الظواهـــر والقضايـــا الأساسية المرتبطة بالنظم السياسية الإفريقية وهى :

القيادة السياسية، وأبرز أنماطها،وأهميتها فى التطور السياسى للبلدان الإفريقية، وظاهرة الأحـــزاب السياسية حيث تم التركيز على تطورها ونشأتها فى الواقع الإفريقى، وأبرز أنماطها ووظائفها المختلفة، ومـــع التحول الذى شهدته إفريقيا منذ نهاية مرحلة الحرب الباردة أضحى لزاماً تناول ظاهرة التحول الديمقراطـــى مع التركيز على العوامل والأسباب الدافعة إليها، وأبرز ملامحها العامة، والتحديات التى تواجهها.

أما الفصل الخامس فيتحدث عن القيادة السياسية ، حيث إن القيادة السياسية أيا كـــانت طبيعتـــها مدنية أو عسكرية، تقليدية أو كاريزمية كان لها دور أساسى فى عمليات التغـــير والتحـــول التـــى شـــهدتها

المجتمعات الإفريقية بعد الاستقلال، وعليه فإن بعض الدارسين يرى أن دراسة القيادة السياسية وطبيعتها وخصائصها العامة يعد مدخلا مناسبا لفهم النظام السياسى بكافة مدخلاته ومخرجاته فى الواقع الإفريقي الراهن.

وتناول الفصل السادس عمليات التحول الديمقراطى . حيث تشهد النظم السياسية الإفريقية منذ منتصف الثمانينات مرحلة تحول جديدة. فالإقبال المتزايد على الديمقراطية التعددية يمكن اعتباره واحدا من الأحداث الكبرى فى التاريخ الإفريقى المعاصر حتى أن بعض الدارسين أطلق على هذه المرحلة اسم " الاستقلال الثانى" اقتفاء بمرحلة التحرر الوطنى فى بداية الستينات . ويطرح هذا الفصل تساؤلات من قبيل كيف يمكن تفسير التحول ولا سيما على ضوء المتغيرات الدولية التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى وكساد الفكر الشيوعى ومحاولة النظام الدولى الجديد نشر قيم الليبرالية والديمقراطية فى بقية أنحاء العالم ؟ وما هى النماذج العامة لعملية التحول الديمقراطى فى إفريقيا ؟ وثمة ضمانات تؤكد استمرارية وتدعيم أواصر الديمقراطية التعددية فى الواقع الإفريقى .

وتناول الفصل السابع عمليات الانتخاب وما تطرحه من قضايا وإشكاليات خاصة بالنظم السياسية الإفريقية. وفى الفصل الثامن ركز المؤلف على أهم المناهج المعاصرة فى دراسة النظم السياسية الإفريقية حيث أفضت الاتجاهات الحديثة على مستوى الأطر والاقترابات النظرية فى دراسة النظم السياسية الإفريقية إلى استخدام مجموعة من المفاهيم النظرية التى تعبر عن إشكاليات التحول فى هذه النظم.ويلاحظ أن بعض هذه المفاهيم يعتبر جديداً على التحليل السياسى المقارن مثل الحكم Governance، و"الجندر" Gender ، الذى تجاوز مفهوم النسوية Feminism.

كما أن البعض يعبر عن إشكالية توصيف وتصنيف النظم السياسية الإفريقية مثل مفهوم الأبوية الجديدة Neopatrimonialism. وهناك نوع ثالث من المفاهيم أُعيد التأكيد عليه وتعميقه مثل الانتخابات و"العسكرة" Militarism والمجتمع المدنى .أضف إلى ذلك أن الخبرة الإفريقية تعكس بعض ملامح الحركة التكاملية بين الحقول المعرفية المختلفة من خلال استخدام مفهوم البيئة وتطويره .

وإيمانا بأهمية وضرورة الحوار والنقاش الموضوعى بين الجماعة العلمية الإفريقية من أجل بناء إطار معرفى جديد يساعد على فهم الواقع الإفريقى المعاصر بكل متغيراته ومتناقضاته، فقد ركزت هذه الدراسة على المداخل والأطر النظرية الملائمة للنسق الثقافى والحضارى الإفريقى دون الادعاء أنها قدمت إطارا معرفيا متكاملاً وبديلاً.